

الأثار الاقتصادية والبيئية لظاهرة التمرد الضريبي في مصر

خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠

[١٩]

أحمد مندور^(١) - ايمان السعيد^(١) - هدى فوزي عبد العال السيد^(٢)
(١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) مصلحة الضرائب

المستخلص

يعد التهرب الضريبي والذي هو محاولة المكلف بالدفع التخلص من دفع ما عليه من ضرائب وعدم الالتزام بها، حائلا دون تحقيق أحد الأهداف الأساسية والقاعدية في تمويل الخزينة بإيرادات كافية لتغطية الحاجات العامة، في وقت تعاني فيه الدولة مصاعب جما من الناحية المالية وزيادة الحاجة للاستثمار في الهياكل القاعدية، بالإضافة إلى مشاكل المديونية كل هذا جعل من اللازم التركيز على الضريبة وجعلها مصدرا أساسيا في تمويل الخزينة. وعليه يمكن القول بأن التهرب الضريبي يؤدي إلى نتائج خطيرة جداً، من حيث المساس بمستوى الكفاءة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي، كما أن أي محاولة لتجنب الآثار السلبية لتلوث البيئة تستلزم ضرورة تسعير وتقدير قيمة الآثار الخارجية وإدخال تلك القيم ضمن التكاليف الخاصة أو الداخلية للوحدة الاقتصادية ولو جزئياً وعلى المستوى القومي فإن التكلفة الخارجية الناتجة عن التلوث تعبر عن مقدار الخسائر المتضخمة والمتزايدة التي يتحملها المجتمع أو الاقتصاد القومي نتيجة لتلوث البيئة. فالتهرب الضريبي ظاهرة خطيرة تؤثر على الخزينة العامة حيث تقوت على الدول جزء هاماً من الموارد المالية، ويترتب على هذا عدم قيام الدولة بالإتفاق العام على أكمل وجه، من هنا يمكن تحديد إشكالية وتساؤلات الدراسة، لذلك ارتأت الباحثة توضيح الأبعاد الحقيقية لهذه الظاهرة وتشخيص أسبابها وبيان الدور الايجابي التي تلعبه الضريبة على الاقتصاد والمحافظة على البيئة .

أهداف الدراسة: بيان الآثار السلبية الاقتصادية والبيئية الناتجة عن التهرب الضريبي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ .

المنهج المستخدم: المنهج الوصفي التحليلي للأدب الاقتصادي فيما يتعلق بظاهرة التهرب الضريبي وعلاقته بالاقتصاد الوطني وتأثيره السلبي على البيئة.

العينة: تكونت عينة الدراسة مكونة من (١٥٠) مفردة مطبقة على مصلحة الضرائب.

الأدوات: قامت الباحثون بتصميم قائمة إستقصاء تتفق مع أغراض البحث وتساعد على إختبار فروض الدراسة، وقد اشتملت قوائم الاستقصاء على ثلاثة محاور متفقة مع الفروض كما يل:

المحور الأول: أسباب ودوافع التهرب الضريبي، **المحور الثاني:** آثار التهرب الضريبي، **المحور الثالث:** عوامل تساعد على الحد من التهرب الضريبي

أهم نتائج الدراسة: هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين التهرب الضريبي وفاعلية النظام الضريبي المصري، وكذلك وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين التهرب الضريبي والحد من تلوث البيئة، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية منح كافة الصلاحيات للجهة المختصة بحماية البيئة للتأكد من حسن تطبيق وتنفيذ ما يتعلق بحماية البيئة **التوصيات:** وأن تكون هناك إدارات لامركزية تتولى النظر فيما يتعلق بمنح الإعفاءات والحوافز الضريبية بالإضافة للمتابعة والتحقق من تنفيذ ما منح الإعفاء أو الحافز من أجله.

مقدمة الدراسة

لتحقيق التنمية الشاملة كان لابد من توفير مصادر تمويلية داخلية وخارجية، ولأن مصادر التمويل الخارجي من مساعدات مالية واقتراض مشروط من الهيئات العالمية المالية غالباً ما ترتبط بانعكاسات سلبية، فقد سعت أغلب الدول إلى إيجاد مصادر تمويلية داخلية على أن تتسم بالاستقرار والدوام، وأن تكون عنصراً هاماً من عناصر مالية الدولة.

كل هذا أدى إلى الاهتمام بالضريبة كمورد هام لتغطية نفقات الدولة، كما تستخدمها الدولة كوسيلة فعالة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، زيادة إلى أثرها الواضح في إرسال مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، عن طريق إعادة توزيع الدخل والإيرادات بين مختلف فئات المجتمع، من أجل تحسين الخدمات العامة والمستوى المعيشي للأفراد، كل هذا يبرز الدور الأساسي الذي تلعبه الضريبة، مما يجعل التهرب في دفعها يضع حداً لأهم عنصر في مالية الدولة.

وعليه، فإن ظاهرة التهرب الضريبي وكونها عالمية وجدت بتواجد الضريبة، إلا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة مقلقة في جمهورية مصر العربية، ولا شك أنه يترتب على التهرب من أداء الضريبة آثاراً مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية وكذلك بيئية، يتأثر بها المتهرب كما يتأثر بها المجتمع، كما أن للتهرب آثاره على أسعار السوق والتضخم والبطالة والشكل العام لميزانية الدولة.

وبالرغم من أن مشكلة البيئة بحسب تعريفها هي مشكلة اقتصادية لأن التلوث في جوهره نتيجة مباشرة للنشاط الاقتصادي، ويترتب عن طريق معالجته آثار مهمة على الأنشطة

الاقتصادية، فإن الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها سياسات حماية البيئة لا تزال هشّة وغير متناسقة. لذا تسعى الدول الوقوف على الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ومعالجتها بكل وسائلها وإمكانياتها المالية والبشرية. (أحمد جمال الدين موسى، ١٩٩٠)

وكان هذا المنحنى في التفكير هو الباعث على إعداد هذه الدراسة التي سوف نتناول دراسة شاملة للتعرف على أهم مورد لميزانية أي دولة ألا وهو الضريبة، والتعرف على أهم قواعدها وأهدافها وإشكاليات النظام الضريبي والذي يكون له دور كبير في نقشي ظاهرة التهرب الضريبي، والتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى التهرب من الضريبة وصولاً إلى توضيح الآثار المترتبة للتهرب الضريبي على الاقتصاد القومي والبيئة وطرق مكافحته. ومن أجل فهم أكثر لتأثير التهرب الضريبي السلبي على البيئة فقد أرادت الباحثة بيان دور ضريبة التلوث في مجال مكافحة تلوث البيئة، وتقييم دور السياسة الضريبية في مكافحة التلوث، وتوضيح أثر التهرب الضريبي على البعد البيئي للتنمية المستدامة، وصولاً إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة لمكافحة التهرب الضريبي.

مشكلة الدراسة

إن سعى الدولة إلى مكافحة التهرب الضريبي، يتمثل في محاولة القضاء على أسبابه، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتخلص من البطالة، وتقليص الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وغيرها من الأهداف، التي تؤدي إلى عدة تساؤلات وطرح الإشكالية التالية:

وتتمثل مشكلة الدراسة في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي مما لذلك آثار اقتصادية وبيئية، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تكمن في الآثار السلبية التي تنتج عن التهرب الضريبي وكذلك الآثار الاقتصادية والبيئية الناشئة عنه، وكيف يمكن إرساء آليات فعالة للحد من التهرب، حتى نجعل الضريبة تلعب دورها الأساسي في تمويل خزينة الدولة .

وفي هذا الإطار نوضح عدة إحصائيات خلال عام ٢٠٠١ - ٢٠١٠، فتقدر شبكة "العدالة الضريبية" ممارسات التهرب الضريبي المختلفة التي يأتي من ضمنها الممارسات المتعلقة بالملاذات الضريبية في مصر بنحو ٦٨ مليار جنيه، كما قدرت أيضاً منظمة النزاهة العالمية Global Financial Integrity تكلفة التلاعب بالفواتير - وهي واحدة من وسائل

التهرب الضريبي باستخدام الملاذات الضريبية- في الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠١٠ بنحو ٢٢,٣ مليار دولار (١٧٠ مليار جنيه) أي بمتوسط ١٧ مليار جنيه مصري في السنة. (خالد عياد عليما، ٢٠١٣).

كما أشار بيان لقطاع مكافحة التهرب الضريبي بمصلحة الضرائب المصرية حول حالات التهرب الجديدة أن القائمة تضم ممولين من مختلف المحافظات بينهم ٤٥ حالة بمحافظة القاهرة و ١٤ بالجيزة و ٢٠ بالإسكندرية و ١٥ بالمنوفية و ٢٥ بالغربية و ١٠ حالات بالإسماعيلية وثمانية بدمياط والحالات الأخرى بمحافظة البحيرة والشرقية وبنى سويف وكفر الشيخ.

وقد قام الباحثون بعمل استمارة استبيان عن التهرب الضريبي في مصر عن الفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠١٠ تناولوا فيها اسباب ودوافع التهرب الضريبي وأثاره والعوامل التي تحد من التهرب الضريبي.

وبالتالي فإن الباحثون قد حددوا مشكلة الدراسة الراهنة بناءً على تساؤل رئيسي يتفرع منه عدة أسئلة فرعية على النحو التالي:

١. ما الآثار الاقتصادية والبيئية التي يمكن أن تنتج عن ظاهرة التهرب من الضريبة؟
٢. ما أبرز الدوافع والأسباب التي ساعدت على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي ؟
٣. ما الإجراءات التي تتخذ لمكافحة التهرب الضريبي ؟

أهمية الدراسة

- تكمن أهمية البحث في الوقوف على هذه الظاهرة لتشخيص الداء ومحاولة إيجاد الدواء،
- تتبع أهمية الدراسة من خلال التعرف على التهرب الضريبي ومظاهره وتحديد أسباب ونشوء وتطور هذه الظاهرة، وتأثيره على الاقتصاد والبيئة، لاسيما وأن الضريبة تعتبر من الموارد الرئيسية للدولة وخصوصا البلدان النامية والتي تفتقر للموارد الرئيسية والهامة الأخرى، مثل النفط والغاز والمعادن ... الخ.

- تحديد مفهوم الضريبة التي يتهرب منها المكلفين بها، والخصائص التي تميزها والوقوف خاصة عند المبادئ القائمة عليها الضريبة، من حيث فرضها وفقا لقواعد العدالة وتحصيلها في أوقات ملائمة، وتحديد الدقيق دون تعسف، ومنه تصل الدراسة إلى الفهم الحقيقي للدور الفعال الذي يقوم به هذا المورد الرئيسي (الضريبة) في تعزيز التنمية والاقتصاد والمحافظة على البيئة في حالة تم الالتزام بها وتأييدها للدولة بشكلها الايجابي.

أهداف الدراسة

- يكن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في بيان الآثار السلبية الاقتصادية والبيئية الناتجة عن التهرب الضريبي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية تتمثل في الآتي:
١. تحليل الضرائب وأنواعها والتعرف على ماهية التهرب الضريبي وأنواعه ومظاهره.
 ٢. التعرف على أسباب انتشار مشكلة التهرب الضريبي.
 ٣. دراسة وتحليل النتائج التي تتجم عن التهرب الضريبي خاصة الآثار الاقتصادية والبيئية.
 ٤. دراسة وتحليل كيفية تفعيل النظام الضريبي المطبق في مصر لضمان تحقيق أعلى حصيلة ضريبية.
 ٥. وضع تصور مستقبلي لمكافحة التهرب الضريبي ووضع حلول مقترحة للمساعدة على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر.

فروض الدراسة

من خلال الدراسة إلى عدة فرضيات:

١. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي وفاعلية النظام الضريبي المصري.
٢. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي والحد من تلوث البيئة.
٣. هناك علاقات ارتباط بين العوامل التشريعية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية المسببة للتهرب الضريبي.
٤. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين العوامل التي تساعد على الحد من التهرب الضريبي.

محدود الدراسة

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الآثار الناتجة عن التهرب الضريبي وتأثيره على الاقتصاد القومي وعلى البيئة، فترة جمع البيانات خلال العام ٢٠١٥ - ٢٠١٧.

الحدود المكانية: يتحدد نطاق البحث في النزول الميداني لكل من الدائرة العامة لمصلحة الضرائب ووزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء عن طريق جمع البيانات وتحليلها، ويتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات ومقديري الضرائب والمبيعات ومدراء الأقسام، وكذلك اختيار عينة عشوائية أخرى من المكلفين بالضريبة، وذلك حتى تتمكن الباحثة من تحليل ظاهرة التهرب الضريبي من منظور المكلفين بها.

منهج الدراسة

ولإجابة عن تساؤلات الدراسة المطروحة، كان من الضروري اتباع المنهج الوصفي التحليلي للأدب الاقتصادي فيما يتعلق بظاهرة التهرب الضريبي وعلاقته بالاقتصاد الوطني وتأثيره السلبي على البيئة، وأيضاً لمعرفة ماهية التهرب الضريبي وأسبابه وأهم مظاهره، كما تستمد الدراسة بياناتها ومعلوماتها من مصادر رئيسة حيث تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين:

- أ- **مصادر ثانوية جاهزة:** تتمثل في المقتنيات المكتبية حيث اشتمل على إجراء مسح للدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لتعزيزه بالإسهامات العلمية التي تناولته، كان أهمها الكتب والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والوثائق الرسمية.
- ب- **مصادر أولية:** تتمثل في جمع البيانات والمعلومات مباشرة من الميدان من خلال المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين، بواسطة استبانة تم تصميمها لغايات هذه الدراسة، والكشف عن قياس مستوى الوعي بظاهرة التهرب الضريبي وتأثيراته الاقتصادية والبيئية، وذلك بالاعتماد على الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها فضلاً عن تصميم استبانة تضمنت معظم الجوانب الرئيسية لمحتوى الدراسة.

الدراسات السابقة

على الرغم من أهمية ظاهرة التهرب الضريبي للتعرف على أسبابها وأشكالها وآثارها وطرق علاجها، إلا أن الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من الباحثين في جمهورية مصر العربية، وقد يعود ذلك لصعوبة قياس التهرب الضريبي بشكل مباشر، ولعل أبرز الدراسات التي عالجت هذا الموضوع على المستوى الوطني والدولي هي:

ففي دراسة (نادية عبد الحليم، ١٩٩٢)، التي تحمل عنوان (دراسة انتقادية لتأثير المحفزات الضريبية في القوانين المصرية على مناخ الأعمال)، وهي تهدف إلى دراسة أهمية المحفزات الضريبية والاقتصادية للادخار والاستثمار والاقتصاد القومي بصفة عامة مع دراسة انتقادية للمحفزات الضريبية الموجودة بالقوانين المصرية، قد تبين أن تشجيع الاستثمار يحتاج إلى جانب المحفزات الضريبية إلى مناخ اقتصادي وسياسي ومالي سليم، وكذلك تبين أن الحوافز الضريبية المطبقة في مصر قد نجحت إلى حد ما في جذب رؤوس الأموال للاستثمار في مصر إلا إنها فشلت في توظيف تلك الأموال في المجالات المرغوبة وهي الاستثمارات في الأصول الرأسمالية.

كما أظهرت دراسة (خالد عليما، ٢٠١٢) وهي بعنوان (التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه)، والتي تهدف إلى التعرف إلى العوامل والأسباب التي تدفع المكلفين في الأردن للتهرب من الضريبة وتحديد أكثر هذه الأسباب والعلاقة بينهما، وكذلك التعرف إلى الأساليب والوسائل التي تقلل من التهرب الضريبي وبالتالي مكافحته، فقد تبين من خلال نتائج الدراسة بأن الأسباب الشخصية والتشريعية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية مرتبه حسب الأهمية تلعب دوراً بارزاً في التهرب الضريبي وكل منهما يؤثر على الآخر، وأن التلاعب بالنفقات والإيرادات وعدم مسك دفاتر محاسبية أصولية تعتبر من أبرز أشكاله، وأن وضع حوافز تشجيعية وتحقيق العدالة بين المكلفين تقلل من التهرب الضريبي.

كما تبين من دراسة (حافظ شعيب، ١٩٩٥) وهي بعنوان (تأثير ضرائب المبيعات على كل من الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة)، وتهدف إلى بيان تأثير الضريبة العامة على المبيعات على كل من الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة من منظور محاسبي، وترى هذه الدراسة أن الضريبة العامة على المبيعات لها بعض الآثار الإيجابية وأخرى سلبية إلا أنها ترى

أن الآثار السلبية للضريبة تفوق الآثار الإيجابية، ومن هذه الآثار السلبية: تجميد دوران رأس المال، وزيادة التكاليف وانخفاض الربحية، فقد تبين أن الآثار السلبية للضريبة تفوق الآثار الإيجابية، وأن فرض الضريبة العامة على المبيعات أفضل من الاستمرار في تطبيق ضريبة الاستهلاك بكل ما تحمله من عيوب وسلبات.

الإطار النظري

النظام الضريبي: يعد وسيلة فاعلة في يد الدولة خاصة في فترات الركود والأزمات الاقتصادية، إذ يمكن للدولة أن تستعمل النظام الضريبي لتشجيع بعض القطاعات على غيرها من خلال إعفائها من الضرائب لتجاوز مرحلة الركود والأزمات الاقتصادية، مما يترتب عليه الحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

تعريف الضريبة: وعلى ذلك تعرف الضريبة بوجه عام بأنها عبارة عن "اقتطاع نقدي إجباري من الأفراد المساهمة في أعباء الخدمات العامة، تبعاً لمقدرتهم على الدفع، ودون النظر إلى المنافع التي تعود عليهم من هذه الخدمات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها. (على لطفى، ١٩٩٩)

قواعد الضريبة: يقصد بها القواعد التي تحكم فرض الضرائب، ويطلق عليها أيضا قواعد الضريبة تلك الأسس والقواعد التي يتعين على المشرع المالي مراعاتها وهو بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة وهي قواعد ذات فائدة مزدوجة (مجى محمود شهاب، ١٩٩٩)

أ- **قاعدة العدالة أو المساواة:** تلعب الضريبة دورا هاما في تحقيق العدالة في توزيع الدخل إذ أنها تقتطع نسبة من دخل الفرد، وتختلف باختلاف مصدر الدخل وحجمه وهكذا تميز الضريبة بين مصادر الدخل، فيكون معدلها مرتفعا على الدخل المستمد من رأس المال كما في حالة الضريبة على الشركات دون تجمع الثروات، ويكون معدلها منخفضا إزاء الدخل الناجم عن العمل في حالة الضريبة على الرواتب والأجور، وأخيرا يكون سعرها معتدلا عن الدخل الذي يكون مصدره مستمدا من العمل ورأس المال كما في حالة الضريبة على

الأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية، وأخيرا تفرض ضريبة إجمالية على عموم الدخل ترتفع معدلاتها لتطال الشرائح العليا من الدخل مما يسمح لها بتحقيق العدالة وتوزيع العبء الضريبي بين المكلفين (فوزت فرحات، ٢٠٠١)

حيث تعتبر العدالة الضريبية من أهم مبادئ النظام الفعال والتي يسعى المشرع الضريبي إلى تحقيقها عند صياغة أي نظام ضريبي والمقصود من عدالة النظام الضريبي هو أن تتحقق العدالة الضريبية في توزيع الأعباء بين ممولي كل الضرائب وبين بعضهم البعض، لقد تطور مفهوم العدالة بتطور المجتمع فلدى التقليديين يقصد بالعدالة عند (ادم سميث) بأن يساهم كل أفراد المجتمع في تحمل نفقات الدولة حسب مقدرتهم التكلفة النسبية أي تكون مساهمتهم متناسبة مع دخولهم. (زينب حسين عوض الله، ٢٠١٢)

ب. قاعدة اليقين أو التحديد: وتعني هذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة ومعلومة وواضحة بدون غموض أو تهكم بالنسبة للممول، وأن يكون سعرها ووعاؤها وميعاد دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتعلق بأحكامها وإجراءاتها معلوما بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها بما فيها المسائل الخاصة بالتنظيم الفني للضريبة.

ج- قاعدة الملاءمة في الدفع: تقضي هذه القاعدة أن يكون ميعاد دفع هذه الضريبة مناسباً وملائماً للقدرة المالية للمكلف، والتخفيف قدر المستطاع من وقع ثقلها ودفعها وهذا يعني أن جباية الضريبة وتحصيلها يكون في وقت لاحق على حصول الدخل وبدون تعسف أو تهكم والتخفيف قدر الإمكان من وطأتها.

د. قاعدة الاقتصاد في التحصيل: وتعني هذه القاعدة بأن الفارق بين ما يدخل الخزينة العامة من حصيلة الضرائب وبين ما يدفعه المكلفون فعلا يجب أن يكون ضئيلاً إلى أقصى حد ممكن، وبمعنى آخر ينبغي أن تكون نفقات تحصيل الضريبة ضئيلة بالمقارنة بحصيلتها، فلا خير في ضريبة تتكلف جباية الجزء الأكبر من حصيلتها وتظهر أهمية هذه القاعدة إذا ما لاحظنا أن الدولة تتردد في بعض الأحيان في فرض بعض الضرائب رغم اتفاقها مع مبدأ العدالة ومبدأ العمومية المادية وذلك نظراً لتعارض فرضها مع القاعدة الأخيرة. (أعاد حمود القيسي، ٢٠٠٠)

وقد أضاف كتاب المالية الحديثين إضافة للقواعد التي وضعها آدم سميث مايلي:
قاعدة الثبات: يقصد بها أن لا تتغير حصيللة الضرائب تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية وخصوصاً في أوقات الكساد وذلك أن حصيللة الضريبة تزداد عادة في أوقات الرخاء بسبب ازدياد الدخل والإنتاج.
قاعدة المرونة: ويقصد بها أن يكون تغير الدخل مصحوباً من الناحية الزمنية وقد ر الأماكن بتغير في حصيللة الضريبة وفي نفس الاتجاه بمعنى آخر الضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة للازدياد معادلاتها مع عدم انكماش وعائها ومن ثم انخفاض حصيلتها (ناصر مراد، ٢٠١٣).

إجراءات الدراسة

- ١- قام الباحثون بتصميم قائمة إستقصاء تتفق مع أغراض البحث وتساعد على إختبار فروض الدراسة، تكونت عينة الدراسة مكونة من (١٥٠) مفردة مطبقة على مصلحة الضرائب.
- ٢- وقد اشتملت قوائم الاستقصاء على ثلاثة محاور متفقة مع الفروض كما يلي:
 - المحور الأول: أسباب ودوافع التهرب الضريبي
 - المحور الثاني: آثار التهرب الضريبي
 - المحور الثالث: عوامل تساعد على الحد من التهرب الضريبي
- ٣- تم إعطاء أوزان لقيم إستجابات متغيرات الدراسة حيث كانت هذه المتغيرات من النوع الترتيبي Ordinal Variables وفقاً لمقياس ليكرت الترتيبي الخماسي كما يلي:

١	٢	٣	٤	٥
ارفض بشدة	ارفض	محايد	وافق	وافق تماماً

- ٤- تم إدخال البيانات للحاسب الآلي وقد إستعان الباحث بالبرنامج الإحصائي SPSS، وقامت بالتحليلات التالية:
- **مقياس الإعتامية Reliability:** وذلك من خلال المقياس (ألفا) Cronbatch Alpha لأسئلة قائمة الاستقصاء، وذلك لمعرفة مدى الوثوقية في إستجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الاستقصاء، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة، فإذا كانت قيمة ألفا أكبر من أو تساوى ٦٠% أمكن الاعتماد على عينة البحث وتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.
 - **التكرارات النسبية:** حيث يبين هذا الأسلوب الأوزان النسبية لإستجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الإستقصاء .
 - **المتوسط المرجح والانحراف المعياري:** لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت.
- وفيما يلى تطبيق هذه الأساليب لإختبار فروض الدراسة: مقياس الإعتامية Reliability:
- جدول رقم (١)

جدول رقم (١): مقياس الإعتامية Reliability الخاصة بمحاور قائمة الإستقصاء

المحور	تعريف	عدد العبارات	معامل الثبات Cronbatch alpha	معامل الصدق (*)
الأول	أسباب ودوافع التهرب الضريبي	٣٤	٨٣,٨%	٩١,٥%
الثانى	آثار التهرب الضريبي	٢٦	٦٩,٢%	٨٢,٣%
الثالث	عوامل تساعد على الحد من التهرب الضريبي	٢٥	٨٤,٤%	٩١,٩%

(*) تم حساب معامل الصدق عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات

يتضح من الجدول السابق أن قيمة ألفا تراوحت بين ٦٩,٢% ، ٨٤,٤% مما يعني أنها تعدت ٦٠% أي أن الاستجابات على قوائم الاستقصاء من قبل عينة الدراسة تتمتع بالموثوقية (Reliability)، الأمر الذي يمكن معه تعميم نتائج التحليل على مجتمع الدراسة.

نتائج الدراسة

اختبار الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي وفاعلية النظام الضريبي المصري، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٢): العلاقة بين التهرب الضريبي وفاعلية النظام الضريبي المصري

فاعلية النظام الضريبي المصري	معامل الارتباط	التهرب الضريبي
٠,٩٠٩ (**)	الدلالة	
٠,٠٠١		

يتضح من الجدول ما يلي: وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين التهرب الضريبي وفاعلية النظام الضريبي المصري حيث كان قيمة معامل الارتباط (٠,٩٠٩) بدلالة معنوية (٠,٠٠١) وهي قيمة دالة إحصائياً على وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي وفاعلية النظام الضريبي المصري.

اختبار الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي والحد من تلوث البيئة، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٣): العلاقة بين التهرب الضريبي والحد من تلوث البيئة

الآثار البيئية للتهرب الضريبي	معامل الارتباط	التهرب الضريبي
٠,٨٥٩ (**)	الدلالة	
٠,٠٠١		

يتضح من الجدول ما يلي: وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين التهرب الضريبي والحد من تلوث البيئة حيث كان قيمة معامل الارتباط (٠,٨٥٩) بدلالة معنوية (٠,٠٠١) وهي قيمة دالة إحصائياً على وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي والحد من تلوث البيئة.

اختبار الفرض الثالث: هناك علاقات ارتباط بين التهرب الضريبي والعوامل التشريعية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية المسببة للتهرب الضريبي، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(٤): العلاقة بين التهرب الضريبي والعوامل التشريعية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية المسببة للتهرب الضريبي

التهرب الضريبي	الاسباب	
٠,٢٥٠ (**)	معامل الارتباط	أسباب ودوافع تشريعية
٠,٠٠٢	الدلالة	
٠,١٦٥ (*)	معامل الارتباط	اسباب ودوافع إدارية
٠,٠٤	الدلالة	
٠,٢١٤ (**)	معامل الارتباط	اسباب ودوافع إجتماعية
٠,٠٠٥	الدلالة	
٠,٣٧٢ (**)	معامل الارتباط	أسباب ودوافع اقتصادية
٠,٠٠١	الدلالة	

إثبات صحة الفروض:

- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين التهرب الضريبي واسباب ودوافع تشريعية حيث كان قيمة معامل الارتباط (٠,٢٥٠) بدلالة معنوية (٠,٠٠٢) وهى قيمة دالة إحصائياً على وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي واسباب ودوافع تشريعية.
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين التهرب الضريبي واسباب ودوافع إدارية حيث كان قيمة معامل الارتباط (٠,١٦٥) بدلالة معنوية (٠,٠٤) وهى قيمة دالة إحصائياً على وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي واسباب ودوافع إدارية.
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين التهرب الضريبي واسباب ودوافع إجتماعية حيث كان قيمة معامل الارتباط (٠,٢١٤) بدلالة معنوية (٠,٠٠٥) وهى قيمة دالة إحصائياً على وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي واسباب ودوافع إجتماعية.
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين التهرب الضريبي واسباب ودوافع إقتصادية حيث كان قيمة معامل الارتباط (٠,٣٧٢) بدلالة معنوية (٠,٠٠١) وهى قيمة دالة إحصائياً على وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي واسباب ودوافع إقتصادية.

نتائج الدراسة

١. تعتبر الضريبة وسيلة فعالة من بين وسائل السياسة المالية للدولة، لما تتمتع به من قدرة على التأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتتجسد أهمية الضريبة في مختلف الآثار التي يحدثها التهرب الضريبي على الجانب الاقتصادي والبيئي.
٢. تحدث ظاهرة التهرب الضريبي عادة نتيجة لتفاعل جملة من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والادارية، وقد ساعد على استفحالها اتساع ظاهرة العولمة المالية ودورها في انفتاح الاقتصاديات الدولية وتحرير الاسواق العالمية، اضافة الى تطوير وسائل الاتصال.
٣. لقد تبين أنه يمكن للحوافز الضريبية أن تلعب دوراً هاماً في مجال حماية البيئة إذا ما أحسن اختيار أدواتها بما يوفر حافزاً لمصادر التلوث، سواء كانت منشآت أم أفراداً لتخفيض ما يصدر عنها من إحداث تلوث.
٤. تخفيض المعدلات الضريبية من أجل محاولة تخفيف العبء الضريبي لم تكن ناجعة بالشكل المتكامل، لأنها لا تتماشى مع واقع المجتمع المصري، ولم تستند على دراسات ميدانية مسبقة.
٥. يفضل جانب كبير من الاقتصاديين استخدام الضريبة في هذا المجال على ما عداها من أدوات السياسة البيئية الأخرى كالرقابة المباشرة، الإعفاءات الجمركية، أو تراخيص التلوث القابلة للتجارة وذلك لقدرتها على تهيئة حافز بصورة مستمرة لمكافحة التلوث، وتدنيته لتكاليف مكافحة التلوث، وقدرتها على توفير إيرادات عالية .
٦. إن مكافحة التهرب الضريبي تستلزم إدخال جملة من الإصلاحات على النظام الضريبي والإدارة الضريبية وتوعية المواطنين وتحفيزهم على الأداء لواجباتهم الضريبية.

توصيات الدراسة

١. ضرورة تطبيق الضريبة البيئية بجانب عدد من الأدوات الأخرى مثل القواعد والمعايير التنظيمية، خاصة في بعض الحالات التي يترتب عليها أضرار بيئية جسيمة، إذ في مثل هذه الحالات يكون المنع أو الحظر مقدم على تحصيل الضريبة.
٢. على الدول المتقدمة أن تساعد الدول النامية بإمدادها بالتقنيات المتقدمة التي تستخدم في قياس ومكافحة التلوث، فضلا عن تدريب العناصر البشرية التي تعمل في مجال مكافحة التلوث والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
٣. ضرورة تجميع كافة ما يتعلق بالسياسة الضريبية في مجال مكافحة التلوث سواء ما يتعلق بفرض الضريبة ومعدلاتها وتطبيقها أو ما يتعلق بالحوافز الضريبية بصورها المختلفة من إعفاءات أو معدلات إهلاك وغيرها، وكذلك شروط منحها والتمتع بها في قانون واحد عوضا عن تشتيتها في عدة قوانين مما يساعد على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
٤. تكثيف التعاون بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات العمومية، من أجل تزيدها بكل المعلومات والتوضيحات اللازمة حول نشاط المكلفين قصد مكافحة التهرب الضريبي.
٥. العمل على نشر الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبة وموظفي الضرائب كذلك، وهذا عن طريق مختلف وسائل الإعلام، مع تنظيم ملتقيات حول النظام الضريبي ومستجداته، وإدراج الثقافة الضريبية ضمن البرامج التربوية (المدارس، المعاهد والجامعات).
٦. إن محاولة القضاء على التهرب الضريبي ودراسة تحليل أساليبه، ليس أمر اختياري للمشرع والإدارة الضريبية بل هو أمر حتمي، حيث ينبغي تدارك كل النقائص والتناقضات التي تعترى التشريع الضريبي، وكذلك توفير وتجنيد كل الإمكانيات البشرية والمادية التي بحوزة الإدارة من أجل التحكم والحد من التهرب الضريبي ولو نسبيا.
٧. القضاء على جميع النشاطات التي تغذي ظاهرة التهرب الضريبي، منها الاقتصاد الموازي، والمنافسة غير المشروعة.

المراجع

- أحمد جمال الدين موسى: "أدوات سياسة حماية البيئة في الميزان - السوق أم التنظيم أم الضريبة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الثامن، أكتوبر (١٩٩٠)
- أعاد حمود القيسي (٢٠٠٠): "المالية العامة والتشريع الضريبي"، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، مصر، ص ١٢٩.
- حافظ حسن عوض شعيب (١٩٩٥): "تأثير ضرائب المبيعات على كل من الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة" دراسة محاسبية انتقادية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها
- خالد عيادة عليمات (٢٠١٢): "التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه"، مجلة المنارة، المجلد ١٩، العدد ٢، ١٣، ٢٠١٢ الأردن
- فوزت فرحات (٢٠٠١): "المالية العامة للاقتصاد المالي"، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية.
- نادية عبد الحليم (١٩٩٢): "دراسة انتقادية لتأثير المحفزات الضريبية في القوانين المصرية على مناخ الأعمال"، المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات
- ناصر مراد (٢٠١٢): مذكرة لفريدة مقداد، النظام الضريبي الجزائري الحالي و دوره في تمويل خزينة الدولة، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس في المالية

**THE ECONOMIC AND ENVIRONMENTAL IMPACT
OF THE PHENOMENON OF TAX EVASION IN
EGYPT (FROM 2000 TO 2010)**

[19]

Mandour, A.⁽¹⁾; AL Saeed, Iman⁽¹⁾ and El-Said, Hoda, F. A.⁽²⁾

1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Taxation
Department

ABSTRACT

The tax evasion, which is the taxpayer's attempt to pay off the payment of his taxes and non-compliance, is a barrier to achieve one of the basic and basic goals in the financing of the treasury revenues sufficient to cover the general needs, at a time when the country suffers from financial difficulties and increase the need to invest in addition to the problems of indebtedness, this has made it necessary to focus on the tax and make it an essential source of treasury financing.

Therefore, any attempt to avoid the negative effects of pollution of the environment necessitates the necessity of pricing and estimating the value of the external effects and introducing these values within the special or internal costs of the economic unit. Partly and nationally, the external cost of pollution is the amount of increased and growing losses to society or the national economy as a result of environmental pollution. Tax evasion is a serious phenomenon that affects the public treasury, where countries miss a significant part of the financial resources. This results in the failure of the state to make public expenditure to the fullest extent. Hence, it is possible to identify the problem and questions of the study. Therefore, the researcher decided to clarify the real dimensions of this phenomenon The positive tax plays on the economy and the preservation of the environment.

Egypt has witnessed a sharp collision in the phenomenon of tax evasion, and if this study is to clarify the importance of the tax as a basic financial resource in any country especially in the Arab Republic of Egypt and the statement of the economic and environmental effects

of tax evasion during the period from 2000 to 2010, During this period, and to indicate the impact of this phenomenon on the economy and the environment also to clarify ways and means to combat the phenomenon of tax evasion.

The study included the concept and importance of taxation and its objectives and effects on development, and the importance of taxes in addressing economic and environmental problems through the general budget, to identify the tax evasion and its manifestations in terms of terms and forms and methods of tax evasion, and identify the most important reasons that lead to evasion of payment of tax, As well as the impact of tax evasion on the economy and the environment and explain how to deal with the use of modern trends and how to use tax policies in combating environmental pollution and reduce tax evasion.

The study found that there is a significant statistical correlation between tax evasion and the effectiveness of the Egyptian tax system, as well as the existence of a significant statistical correlation between tax evasion and the reduction of pollution of the environment. The study reached the importance of granting all powers to the competent authority to protect the environment The implementation and implementation of environmental protection, and decentralized administrations to consider granting exemptions and tax incentives, as well as to monitor and verify the implementation of the grant or incentive for exemption .